



## نوقع آلية للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات الصناعية بين مصر والكويت

شاعر عبد الرحمن

تم التوقيع على آلية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات الصناعية غير الغذائية وعلامات الجودة بين الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بمصر، كما تم التوقيع على برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون العلمي والفني الموقعة بين البلدين في مجال المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة ومنح شهادات المطابقة.

وصرح الدكتور/ هاني بركات رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أنه قد تم عقد اجتماع بين الجانبين المصري والكويتي في مقر الهيئة بالقاهرة خلال الفترة من ١٣ - ١٤/٦/٢٠١١ تم خلاله التباحث حول سبل تطوير التعاون في مجال المواصفات والمقاييس وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين وبحضور ممثلين عن كل من الهيئة العامة

اللجنة المشتركة.

- إبلاغ الطرف الآخر بأي مشاكل تعوق سير العمل بهذه الآلية أو تغييرات أو أية وثائق متعلقة بالمتطلبات الإلزامية للمنتجات الخاضعة للاتفاق.  
- دراسة حالات عدم المطابقة والاتفاق على الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأنها.  
- إبلاغ الجهات المسؤولة في البلد الذي تمثله بجميع المعلومات المتعلقة بالآلية

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بهدف ضمان تطبيق هذه الآلية من قبل الأطراف، والعمل على تطويرها، وإيجاد حل لأي عقبة قد تواجه تطبيقها، وتوكل إليها المهام التالية:  
- التنسيق بين الجهات المختصة في البلدين لتحديد الاختبارات الأساسية بالنسبة للمنتجات الجديدة التي يتم إضافتها للآلية.  
- التقرير بخصوص إعادة تقييم حالات عدم المطابقة.  
- تعديل الآلية أو ملاحقتها أو إضافة منتجات



جديدة خاضعة للآلية.

- حل الخلافات المتعلقة بتطبيق الآلية.  
- تشكيل الفرق المشتركة من المقيمين الخبراء (تقييم النظراء) للتحقق من الكفاءة الفنية لهيئات تقييم المطابقة أو لإعادة تقييم حالات عدم المطابقة، وذلك وفقاً لمتطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC 17040.  
- دراسة التقارير الصادرة عن فرق تقييم النظراء واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.  
كما اتفقت الأطراف الثلاثة على تشكيل فريق عمل تحضيرى لعمل سير هذه الآلية، للتأكد من توفر البنية التحتية للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات الصناعية غير الغذائية وعلامات الجودة، وذلك خلال ٦٠ يوماً من تاريخ دخول هذه الآلية حيز التنفيذ وذلك للقيام بما يلي:  
- تحديد القطاعات والمنتجات غير الغذائية بين البلدين وتصنيفها وفق بنود التعريف الجمركية  
- تحديد المتطلبات الإلزامية والمواصفات المرجعية لكل منتج.  
- تحديد شروط وإجراءات شهادة المطابقة للشركات الحاصلة على علامة الجودة

- تحديد شروط وإجراءات شهادة المطابقة لمنتجات الشركات غير الحاصلة على علامة الجودة وتحديد صلاحية شهادة المطابقة لهذه المنتجات.  
- تحديد عدد العينات التي يجب فحصها من كل منتج.  
- تحديد آلية التحريز على المنتجات التي تحمل شهادة مطابقة.  
- تحديد مختبرات الفحص والمعايرة المؤهلة وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17025، ومجال عملها.  
- تحديد جهات الاعتماد التي تمنح شهادات الاعتماد لجهات تقييم المطابقة وفقاً للمواصفة ISO/IEC 17011، ومجال عملها.  
في حالة عدم وجود مختبرات أو جهات منح شهادات معتمدة، فإنه يجوز إجراء الفحوصات في المختبرات غير المعتمدة، أو قبول شهادات صادرة عن جهات غير معتمدة، وذلك بعد إجراء عمليات تقييم متبادلة حسب المواصفة الدولية ISO/IEC 17040.  
- تحديد نماذج شهادة المطابقة الصادرة عن كل طرف.

- تحديد أسماء وتوابع الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشهادات والأختام الرسمية.

- رفع تقرير إلى نقاط الاتصال، متضمناً جميع القوائم اللازمة لتنفيذ الآلية والمشاكل التي قد تواجه تطبيق الآلية والحلول المقترحة لنقائدها، والتاريخ المقترح لبدء تفعيل الآلية بشكل كامل وإصدار شهادات المطابقة للبضائع المتبادلة بين الأطراف.

وعلى ضوء تقرير فريق العمل التحضيري للآلية، يقوم الأطراف بعقد اجتماع لاتخاذ القرارات اللازمة لتفعيلها الآلية، ويعتبر تقرير فريق العمل التحضيري، بعد إقراره من الأطراف، جزءاً لا يتجزأ من هذه الآلية.

كما تم الاتفاق على قيام الأطراف باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لتطبيق هذه الآلية ورفع الوعي لدى الجهات المعنية أو المتأثرة به، وعلى كل طرف عمل الحملات الإعلامية وورش العمل واللقاءات اللازمة للتوعية بفوائد هذه الآلية وأثرها على الاقتصاد بالإضافة إلى شرح لمتطلبات الحصول على شهادات المطابقة وعلامات الجودة والمنتجات المشمولة بها وأهمية الالتزام بها.

كما تم الاتفاق على أن يعمل الأطراف بشكل متوازن مع تطبيق هذه الآلية على موائمة المعايير والمتطلبات الإلزامية لمنح شهادات المطابقة للمنتجات التي يتم الاتفاق على تبادلها بموجب هذه الآلية، من خلال وضع معايير مشتركة وفقاً للتسلسل التالي:

- اللوائح الفنية والمواصفات القياسية المصرية والكويتية والخليجية المتفق عليها  
- المواصفات القياسية الدولية.  
- المتطلبات الفنية التي تصدر عن اللجنة المشتركة.

- دلائل أفضل الممارسات التي يتم الاتفاق عليها. كما سيقوم كل طرف بتحديث قاعدة البيانات المتفق عليها بشكل مستمر وخصوصاً ما يتعلق بالمنتجات الجديدة الحاصلة على علامة الجودة والمتطلبات الإلزامية والمنتجات الخاضعة لهذه الآلية. وسيقوم كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر عن القوانين والمتطلبات الإلزامية الجديدة المتعلقة بتبادل المنتجات فور صدورها بحد أقصى ثلاثة أشهر من سريان العمل بها.

البرنامج تنفيذي

وفيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون والذي تم التوقيع عليه أيضاً أشار الدكتور هاني بركات أن

### برنامج تنفيذي لإنفاقية التعاون الموقعة بين البلدين

الأطراف اتفقت على ما يلي :

في مجال المواصفات تم الاتفاق على تحديد مسميات السلع الأكثر أهمية من حيث حجم المبادلات مع العمل على التنسيق لإضافة باقي السلع المتبادلة بين الطرفين تدريجياً، وكذلك تحديد المواصفات والتشريعات الفنية المتعلقة بالسلع الأكثر تبادلاً بين البلدين مع تحديد مرجعها

كما تضمن البرنامج الاتفاق على إمكانية تبادل مشاريع المواصفات القياسية واللوائح والتشريعات الفنية وذلك لإبداء الرأي حولها، ومتابعة تبادل المواصفات القياسية واللوائح والتشريعات الفنية الصادرة عن كل الطرفين إلكترونياً، إضافة إلى تبادل أدلة المواصفات مع عدم الإخلال بحقوق الملكية الفكرية للمواصفات المتبادلة.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من كلا الطرفين توكّل إليها مهمة إعداد برامج عمل سنوية ومتابعة تنفيذ اتفاقية وحل الخلافات أو المشاكل بشكل مرضي لكلا الطرفين وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية وكلما دعت الضرورة بالتناوب بين البلدين. مع ضرورة تحديد ضابط اتصال لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية من كلا الطرفين.

وقع على الآلية والبرنامج من الجانب المصري الدكتور/ هاني بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والمهندس / محمد شفيق رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ووقع من الجانب الكويتي المهندس / فهد سحاب المطيري نائب المدير العام لشؤون المواصفات والخدمات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت.